جامعة، المجلد 19 العدد 2 (2015/1437)، 27-52

المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية: الواقع والتحديات

زرزار العياشي*

تلخيص:

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الجامعات العربية في تفعيل خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية، ورغم تزايد الاهتمام في السنوات العشر الأخيرة حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأصبح المجتمع يتطلع إليها لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي زاد تفاقمها وتأثيرها في العالم، إلا أن مستوى الاهتمام العربي بالمسؤولية الاجتماعية مازال يسير بخطى بطيئة وغير واضحة المعالم، وبالتالي للدراسة أهمية خاصة لأن معيار نجاح الجامعة ورسالتها محدد في إقامة العلاقة وتوثيقها لذلك هي دعوة إلى ضرورة ربط الجامعة بالمجتمع والبيئة، بل وهيمنة البيئة على برامج الجامعة وحتمية مشاركتها في مختلف المناسبات لتكون صوت أفراد المجتمع ومع الأمة والطبقة الواعية التي تحمل همومها.

الكلمات الدالة: الجامعة، خدمة المجتمع، المسؤولية الاجتماعية، دور الجامعات العربية.

مقدمة

تعد الجامعات مركز إشعاع حضاري لأي مجتمع من المجتمعات، فالجامعة من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي أداته في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية، فوجود الجامعة يقترن بوجود ثلاثة أمور مهمة وهي الفكر، العلم، والحضارة، وهذه المفاهيم مترابطة وتكمل بعضها البعض الآخر، وأن للجامعة رسالة وأهداف محددة هي التدريس، البحث العلمي وخدمة المجتمع، وهذه الوظائف العامة لا تختلف باختلاف الزمان والمكان.

وللجامعة دور هام في خدمة المجتمع يتحدد في الوظائف التالية: إعداد الموارد البشرية، وإجراء البحوث العلمية، والمساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية، ونقل الثقافة، أما عن الوظيفة الأخيرة للجامعة فهي العمل على صياغة وتشكيل وعي الطلاب، وتناول قضايا ومشكلات المجتمع والعمل على خدمته وتنميته حيث تزايد في السنوات العشر الأخيرة الحديث حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأصبح المجتمع يتطلع إليها لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي زاد تفاقمها وتأثيرها في العالم، وبالتالي تعد خدمة المجتمع من أبرز وظائف الجامعة في الوقت الحالي بما توفره من مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية وفى المشاركة الفعالة في الرأي والعمل، كما تنمي لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته، كما تنمى لديه الرغبة الجادة في البحث عن المعرفة وتحدى

* أستاذ محاضر قسم "أ"- مدير مخبر البحث: اقتصاد، مالية وإدارة الأعمال - كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير - جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة – الجزائر.

الواقع واستمرار المستقبل في إطار منهج علمي دقيق يراعى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع.

ورغم أن الدور الرئيس لمؤسسات التعليم العالي يتمثل في الرسالة العلمية المعرفية، إلا أن تحديات العصر ومتطلباته فرضت على هذه المؤسسات مسؤوليات وأدوارا تطال جوانب مختلفة من الحياة اليومية، وعلى رأسها المسؤولية المجتمعية والفعل الحقيقي والمباشر والمستمر في تنمية المجتمع والقيام بدورها كمؤسسات مجتمعية، فقد أصبحت الجامعات في جميع أنحاء العالم على معرفة كاملة بالحاجة إلى سلوك مسؤول مجتمعيًا، والفوائد الناجمة عنه فهدف المسؤولية المجتمعية هو المساهمة في التنمية المستدامة لذلك بات اهتمام معظم دول العالم يعتمد على تطبيق إدارة منظمة تهدف إلى التحسين والتطوير المستمرين، وتحقيق أعلى المستويات الممكنة في الممارسات والعمليات والنتائج والخدمات في الألفية الثالثة باعتبارها الركيزة الأساسية لنموذج منظم وجديد، ليتيح لها مواكبة المستجدات العالمية من خلال مسايرة المتغيرات الدولية والمحلية من أجل التكيُّف معها.

الإطار العام للدراسة

مشكلة الدراسة: بالرغم من انتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتزايد الاهتمام بها على المستوى الدولي والرغبة المتزايدة لتحقيقها، إلا أن مستوى الاهتمام الجزائري بالمسؤولية الاجتماعية مازال يسير بخطى بطيئة وغير واضحة المعالم، إضافة إلى عدم وجود خطة استراتيجية منظمة وشاملة تحدد أولويات المسؤولية المجتمعية، على الرغم من وجود أسباب عديدة تدعو المؤسسات والجامعات الجزائرية إلى زيادة الاهتمام بالعمل على تعزيز دور المسؤولية المجتمعية في الجامعات الجزائرية، وتجعل من تحقيقه وخدمته وواجبًا وطنيًا وعلميًا، وفي ضوء ما سبق يتبين أهمية دور الجامعات الجزائرية في خدمة المجتمع، لذلك فان الدراسة تسعى إلى الإجابة على السؤال الرئيسي الآتي:

ما دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء مسئوليتها الاجتماعية؟

فرضية الدراسة: من أجل فهم طبيعة الدور الذي تلعبه الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع نرى ضرورة الارتكاز على مفاهيم أساسية تشكل محورا لفرضية بحثنا مفادها (أن تحديد الأهداف التي تقوم عليها الجامعات لابد من ترتيب نظام متكامل مستقل للتعليم العالي يضمن الإصلاح المتجدد والمستمر، يؤدي إلى الاندماج مع المجتمع وتحقيق المسؤولية الاجتماعية)

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة في:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات والمساهمة في إيجاد أدب نظري أولي في مجال المسؤولية المجتمعية للجامعات باعتبارها مفهومًا حديثًا ليس فقط على المستوى المحلي والعربي، بل على المستوى العالمي أيضًا، وهي تهدف بالتالي إلى تحقيق الآتي:

1- توضيح مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات كمصطلح حديث العهد.
2- وضع تصور لأداء المسؤولية المجتمعية للجامعات من خلال تأثيراتها في المجتمع، ومراحل الأداء.
3- بيان أهمية قيام الجامعات بدورها في المسؤولية المجتمعية.
4- التعرف على دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية.
5- إظهار المجالات التي يمكن تساعد في توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع.
6- إبراز الرؤى المستقبلية لتمكين العلاقة بين الجامعة والمجتمع.
7- الخروج بالتوصيات المناسبة للفت نظر الجامعات إلى أهمية موضوع المسؤولية الاجتماعية للجامعة.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في الآتي:

- تحديد دور الجامعة في خدمة المجتمع، ووضع السياسات والإجراءات لتفعيل هذا الدور في ضوء رسالة الجامعة.
- تأتى هذه الدراسة من وقت يشهد فيه المجتمع حركة تطوير وتحديث شاملة والتأكيد على أن العلم أداة خلاقة في بناء المجتمع وعلى تنمية الاتجاهات العلمية واستخدامها في معالجة قضايا المجتمع كافة وقد تساعد الدراسة القائمين على الأمر إلى الكشف عن الواقع لتغيره إذا احتاج إلى تغير.
- للدراسة أهمية خاصة لأن معيار نجاح الجامعة ورسالتها محدد في إقامة العلاقة وتوثيقها لذلك هي دعوة إلى ضرورة ربط الجامعة بالمجتمع والبيئة وبل هيمنة البيئة على برامج الجامعة وحتمية مشاركتها في مختلف المناسبات لتكون صوت أفراد المجتمع ومع الأمة والطبقة الواعية التي تحمل همومها.
- محاولة وضع مادة علمية متكاملة علميا في مجال دور الجامعات في خدمة المجتمع، مما يسهل على الباحثين اللاحقين للإلمام بالموضوع الذي قد يمثل بداية للأبحاث أخرى.

منهجية الدراسة: سيستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحديد مصادر الدراسة المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية للجامعات والآراء للمختصين، من أجل الوصول إلى توجهات عامة في معالجة موضوع الورقة والإجابة عن أسئلتها.

مصطلحات الدراسة:

- **الجامعة:** هي مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية المتخصصة، وهي مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لخدمة بعض أغراضه.

- **المجتمع:** هو جمع من الناس مختلفي الأنواع والأنماط يعيشون في بقعة واحدة ولهم ولاءات ورغبات ومشكلات مشتركة يحسون بإحساسات متقاربة، ويعيش هؤلاء الناس في جماعات وفى داخلها كل أنواع العلاقات بحيث يكون المجتمع متكاملاً.
- **المسؤولية الاجتماعية:** إيجاد نوع من التوازن ما بين مصلحة المجتمع ككل، والمستهلكين والزبائن والمؤسسة، وذلك من خلال عدم تعمد المؤسسات إلحاق الضرر بالمجتمع نتيجة أعمالها ونشاطاتها من ناحية، والعمل في سبيل مصلحة المجتمع ورفاهيته من ناحية أخرى.
- **خدمة الجامعة للمجتمع:** الخدمات والنشاطات التي تقدمها الجامعات لكل من المجتمع المحلي من خلال نشر الثقافة وتقديم الاستشارات لمؤسسات المجتمع المحلي، وللعاملين في الجامعات من خلال التعليم والتدريب المستمر ودعم وتشجيع الباحثين، والخدمات المقدمة للطلاب بربط المادة العلمية بالمجتمع والبيئة وترسيخ قيم المواطنة.
- **المسؤولية الاجتماعية للجامعة:** هي سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة من (طلبة، وطاقم تدريس، وإداريين، وموظفين) مسؤولياتهم تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة.

الدراسات السابقة:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على دور الجامعات العربية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية، ولتحقيق هذا الهدف تم الاطلاع على العديد من الدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، ويمكن عرض هذه الدراسات في الآتي:

1- دراسة عامر (2007)، بعنوان: "تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة":

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (34) عضو من أعضاء هيئة التدريس، وتكونت أداة الدراسة من المقابلة المقننة.

وأوصت الدراسة بضرورة وضع تصور للنهوض بدور الجامعة في خدمة المجتمع يقوم على تقديم الأسس العلمية للتصدي للمشكلات التي تواجه المجتمع، وإجراء البحوث العلمية لصالح المؤسسات والهيئات الحكومية، وإنشاء مجالس استشارية مشتركة من رجال الجامعة وقيادات المجتمع لتحديد حاجات المجتمع الضرورية، وتوجيه الأبحاث الجامعية لحل مشكلات المجتمع والتي تخد المجتمع وتعمل على تطويره.

2- دراسة السحيباني (2009) بعنوان: "المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، حالة تطبيقية عمى المملكة العربية السعودية":

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تبني الشركات في المملكة العربية السعودية لمفهوم المسئولية الاجتماعية، وتأثيرات المسئولية الاجتماعية للشركات على المجتمع السعودي، ودور المسؤولية الاجتماعية للشركات في محاربة الفقر وتحقيق التنمية في المجتمع السعودي، وتم اتباع منهجين لتحقيق أهداف الدراسة وهما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي التقييمي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود ضعف لمحفزات المسؤولية الاجتماعية للشركات، وضعف الاهتمام الحكومي والشعبي بقضايا البيئة، والاهتمام المتأخر للشركات السعودية بالمسؤولية الاجتماعية، كما توصلت إلى محدودية الأنشطة التي تمارسها الشركات السعودية في مجال خدمة المجتمع.

وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام الشركات السعودية بالمسؤولية الاجتماعية بالمعنى الشمولي، ووضع رؤية مشتركة للمسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة العربية السعودية، وبذل الحكومة جهوداً حثيثة ومترابطة لتعزيز ربط مفهوم العمل الخيري بالتنمية المستدامة.

3- دراسة جابر ومهدي (2011)، بعنوان: "دور الجامعات في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية لدى طلبتها":

هدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز أسس ومبادئ الشراكة الفاعلة بين الجهات ومؤسسات المجتمع، ووضع رؤية لتفعيل دور الجامعات لتعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية، من خلال الإجابة على السؤال الرئيس للدراسة: ما دور الجامعات في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية (المسؤولية المجتمعية - المسؤولية تجاه الآخرين - المواطنة والانتماء - الحرية والمشاركة السياسية - التعددية والانفتاح الثقافي) لدى الطلاب الجامعيين؟

وأوصت الدراسة بضرورة إضافة مساقات دراسية كمتطلبات جامعية عامة تركز على المفاهيم والمعاني المرتبطة بمفاهيم المسؤولية الاجتماعية، وأن يتم عقد ندوات لكبار المسئولين من قطاعات مختلفة (دين، اجتماع، فكر، سياسية) وتناقش هذه الندوات ما يلزم الفرد للنهوض بمجتمعه وذاته معاً.

4- دراسة شاهين (2011) بعنوان: "المسؤولية المجتمعية في الجامعات العربية – جامعة القدس المفتوحة أنموذجاً، دراسة وصفية تحليلية":

هدفت الدراسة إلى إبراز مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات، ووضع تصور لأداء المسؤولية المجتمعية للجامعات من خلال تأثيراتها في المجتمع ومراحل الأداء، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى أن الدور الذي تقوم به جامعة القدس المفتوحة في مجال المسؤولية المجتمعية هو دور متميز وفاعل، إلا أنه غير متكامل.

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير ثقافة الأفراد والمؤسسات حول المسؤولية المجتمعية للجامعات، وإنشاء دائرة متخصصة في الجامعة تعنى بالمسؤولية الاجتماعية، كما أوصت الدراسة بضرورة عقد مؤتمر سنوي مشترك تشارك فيه الجامعات ووزارة التعليم العالي لمناقشة السياسات العامة للمسؤولية المجتمعية للجامعات.

5- دراسة Gresi & Isil (2012) بعنوان:

"*Corporate Social Responsibility in Higher Education Institutions: Istanbul Bilgi University Case*"

هدفت الدراسة إلى تحليل دور جامعة بيلجي إسطنبول في ممارسة المسؤولية الاجتماعية، وتم جمع البيانات الأولية للدراسة من خلال المقابلة الشخصية مع الأمين العام للجامعة والممثل المساعد، كما استعان الباحثان بالوثائق المنشورة ودليل الطالب والموقع الإلكتروني وخطة العمل لجمع البيانات الثانوية.

وتوصلت الدراسة إلى أن تجربة جامعة بيلجي إسطنبول في مجال المسؤولية الاجتماعية هي تجربة ناجحة، حيث يوجد في الجامعة 14 مركز يقدم خدمات للمجتمع والباحثين مثل مركز الدراسات البيئية والطاقة، ومركز البحوث الفكرية الملكية، ومركز دراسات المجتمع المدني، كما توصلت الدراسة إلى أن الجامعة تمنح 4 %من الدخل إلى هذه المراكز، كذلك استيعاب إجراءات وممارسات المسؤولية الاجتماعية للجامعة مهم جدا لاكتساب سمعة طيبة وميزة تنافسية قوية.

وأوصت الدراسة بضرورة تعميق التزام الجامعة بالمسؤولية الاجتماعية على المستوى التشغيلي والمستوى الأكاديمي والأنشطة الطلابية، وضرورة دعم الإدارة من أجل نجاح واعتماد تطبيق ممارسات المسؤولية الاجتماعية.

الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية للمنظمة

لقد كان عام 1923 هو العام الذي تم فيه ورود اصطلاح المسؤولية الاجتماعية للمرة الأولى في إدارة الأعمال، وذلك عندما أشار Sheldon في كتابه فلسفة الإدارة إلى أن مسؤولية الإدارة في المشروعات هي بالدرجة الأولى مسئولية اجتماعية، وأن التزام إدارة المشروع بمسؤوليتها الاجتماعية عند أداء وظائفها المختلفة هو الجزء الهام من فن استخدام الأساليب العلمية لإدارة الأعمال، وبالرغم من تلك البداية فان مفهوم المسؤولية الاجتماعية لم يجلب الانتباه في مرحلة مبكرة، ولكن كانت هناك إشارات غير مباشرة ظلت تطفوا وتتلاصق متجمعة سويا حتى نهاية الخمسينيات وبداية

الستينيات من القرن العشرين، حيث بدء اصطلاح المسؤولية الاجتماعية يلفت الانتباه أكبر من الماضي، وكانت تلك المساحة أشبه ما يكون بداية لمولد فكر جديد في فلسفة الإدارة هو المسؤولية الاجتماعية (الصيرفي، 2007: 34)

1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

بالرغم من أن مفهوم المسؤولية المجتمعية يعد مفهومًا جديدًا، وثقافة حديثة على المجتمع، إلا أن هناك عددًا من الجامعات والشركات التي قطعت شوطًا لا بأس به نحو ترسيخ هذه الثقافة والعمل على تطوير السياسات والاستراتيجيات المرتبطة بذلك، فهو يعد من المفاهيم الإنسانية الراقية، وتعد ركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتتسع لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية، مثل هموم المجتمع والبيئة والنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. وهي أيضا التزام بالإسهام في التنمية المستدامة لتحسين مستوى معيشة المواطن بأسلوب يخدم التجارة، ويخدم التنمية في وقت واحد.

من هنا فإن مفهوم المسؤولية المجتمعية مفهوم قديم في عدد كبير من جامعات العالم، لكن هذا المفهوم أيضًا يكاد لا ينجو من أخطاء التنفيذ في كثير من الأحيان، فعمادات خدمة المجتمع ومراكزها في الجامعات أصبحت ربحية تهدف في المقام الأول لإيجاد عوائد مالية، فالدور الذي يقدمه كثير من المراكز لا يعدو كونه شراكة مع القطاع الخاص.

من الصعب في أحيان كثيرة تحديد تعريف جامع شامل لمفهوم معين أو ظاهرة ما، وبخاصة فيما يتعلق بالعلوم السلوكية والمجتمع، مثل المسؤولية الاجتماعية، وعلى الرغم من أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت جزء من استراتيجية المؤسسات الحديثة، إلا أن الفكر الإداري لم يقدم مفهوم واضح يتسم بالقبول والعمومية، حيث أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية مازال يحيط به الكثير من الغموض وعدم وضوح الرؤية، فقدمت تعاريف مختلفة:

فقد عرف Drucker عام 1977 المسؤولية الاجتماعية على أنها "التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه" (Drucker ;1977: 23) ومن هدا التعريف انطلقت دراسات لاحقة لدراسة الموضوع في اتجاهات وتوجهات مختلفة.

أما Holmes فقد عرفها على أنها" التزام على منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها" (Holmes,1985: 73)

كما عرف Carroll المسؤولية الاجتماعية أنها التزام يتوجب على قطاع الأعمال القيام به تجاه المجتمع، وأن من شأن هذا الالتزام أن يعمل على تعظيم الآثار الإيجابية لنشاطات المؤسسات على المجتمع، وتخفيض الآثار السلبية لتلك النشاطات إلى أكبر قدر ممكن (Carroll,1991: 78)

ووفقاً لتعريف كارول فإن شمولية محتوى المسؤولية الاجتماعية جعلت الباحث Carroll يشير إلى جوهرها بأربعة جوانب رئيسية هي: الجانب الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي والتطوعي، حيث وظف هذه الأبعاد بشكل هرمي متسلسل، لتوضيح الترابط بينها من جهة، ومن جانب آخر فان استناد أي بعد على بعد آخر يمثل حالة واقعية، فلا يمكن أن تتوقع من منظمات الأعمال مبادرات خيرة ومسئولة إذا لم تكن هذه المؤسسات قد قطعت شوطا في إطار تحملها لمسؤوليتها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها (القاضي، 2010: 77).

أما المسؤولية الاجتماعية للجامعات فتعرف باعتبارها سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة من (طلبة، وطاقم تدريس، وإداريين، وموظفين) مسؤولياتهم تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة. (Jossey 2008: 112)

2- التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية:

ظهرت فكرة المسؤولية الاجتماعية عقب الثورة الصناعية وارتبط نشوؤها بقيام المشاريع الصناعية وما عاشته المؤسسات في تلك الفترة من تقدم بفضل مختلف الاختراعات العلمية التي ساهمت في تعظيم الأرباح مستنزفة بذلك الموارد المتاحة من طبيعية وبشرية، مفترضة أن مسؤولية المؤسسة تنحصر في إنتاج سلع وخدمات مفيدة للمجتمع فقط والتي من خلالها تحقق وعوائد للمالكين (مخلوف، 2011: 07)

وقد ظلت هذه النظرة قائمة إلى غاية القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين، لكن مع تضخم حجم المنظمات وما رافق ذلك من أزمات برزت مرحلة جديدة تميزت بالاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الداخلية: التأمين والسلامة، تقليص ساعات العمل، الرعاية الصحية... تم المسؤولية الاجتماعية الخارجية المرتبطة بالبيئة، الزبائن، المنافسين، الحكومة والموردين وبالتالي تم إدماج فكرة المسؤولية في السياسة العامة للمؤسسة، وبذلك ظهرت مرحلة سميت بـ "نوعية الحياة" مع محاولة عرض المزيد من السلع والخدمات بما يتناسب مع الارتقاء النوعي الحاصل في مستوى الحياة التي يعيشها الأفراد.

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن بروز وتنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء نتيجة العديد من التحديات التي من بينها: (الحمدي، 2003: 35)

- **العولمة:** وتعد من أهم القوى الدافعة لتبني المؤسسات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أضحت العديد من الشركات متعددة الجنسيات ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية.
- **تزايد الضغوط الحكومية والشعبية:** من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة.
- **الكوارث والفضائح الأخلاقية:** حيث تعرضت الكثير من المؤسسات العالمية لقضايا أخلاقية، مما جعلها تتكبد أموالا طائلة كتعويضات للضحايا، أو خسائر نتيجة المنتجات المعيبة.
- **التطورات التكنولوجية المتسارعة:** والتي صاحبتها تحديات عديدة أمام المؤسسات فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات، وتطوير مهارات العاملين وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين، وتنمية مهارات متخذي القرار خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة.

3- أبعاد ومجالات المسؤولية الاجتماعية:

هناك ثلاثة أبعاد رئيسية للمسؤولية الاجتماعية، هي: البعد الاقتصادي، البعد البيئي والبعد المجتمعي.

أ- **البعد الاقتصادي:** ويتمثل البعد الأول بحوكمة الشركات من خلال مجموعة من العلاقات ما بين مجلس إدارة المؤسسة ومساهميها والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة، كما أنها تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة، والوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، ومراقبة تحقيقها، مما يساهم في خلق وتعزيز مبادئ المساءلة والشفافية والسلوك الأخلاقي واحترام مصالح الأطراف المعنية واحترام سيادة القانون.

ب- **البعد الاجتماعي:** هناك علاقة أساسية بين ظروف العمل والإنتاجية، وتبرز الدراسات تكرارا يبين نجاح المؤسسات في بيئات تنافسية متزايدة، وبالتالي فالمؤسسات المسئولة مجتمعيا هي المؤسسات التي تأخذ أيضا في الحسبان عدة عوامل منها:

- تحقيق الحد الأمثل من علاقات العمل داخل المؤسسة.
- القدرة على الابتكار.
- التركيز على الهياكل التنظيمية المرنة.

ج- **البعد البيئي:** من واجب المؤسسة البيئي أن تقوم بتجنب أو تقوم بالحد الأدنى من إحداث الأضرار البيئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها وخدماتها، وكذلك تحقيق أقصى حد من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة، والسيطرة على انبعاث الغازات الضارة والنفايات، وتقليل الهدر في استخدام الطاقة غير المتجددة.

ويمكن توضيح أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمنظمة وعناصرها الأساسية والفرعية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(1): الأبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وعناصرها الرئيسية والفرعية

البعد	العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة العادلة	- منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين. - احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين.
	التكنولوجيا	- استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي. - استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار.
الاجتماعي	المعايير الأخلاقية والقيم الاجتماعية	- مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف. - مراعاة حقوق الإنسان، واحترام العادات والتقاليد ومراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك.
	نوعية الحياة	- نوعية المنتجات والخدمات المقدمة. - المساهمة في تقديم الحاجات الأساسية للمجتمع
البيئي	قوانين حماية المستهلك	- حماية المستهلك من المواد الضارة. - حماية الأطفال صحيا وثقافيا
	حماية البيئة	- منع التلوث بشتى أنواعه. - صيانة الموارد وتنميتها.
	السلامة والعدالة	- تقليل إصابات العمل. - تحسين ظروف العمل ومنع عمل صغار السن. - منع التمييز على أساس الجنس أو الدين.

المصدر: الغالبي، طاهر والعامري (2008)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، ص82.

4- فوائد تبني المسؤولية الاجتماعية للجامعات:

في ظل تزايد الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية يثور التساؤل حول الأسباب التي تشجع المنظمات على الالتزام بهذه المسؤولية خاصة في ضوء ما تنطوي عليه من أعباء مالية ومادية. وتشير التجارب الدولية إلى أن المزايا التي تعود على المنظمات كثيرة، ففي استطلاع تم في عام 2011 على من أكثر من 28 ألف من المجيبين على الإنترنت يشملون 56 بلدا في جميع أنحاء العالم، وجد أن 66% من المستهلكين يفضلون شراء منتجات من الشركات التي لديها برامج مسؤولية اجتماعية

تخدم المجتمع، أن 62% يفضلون العمل في هذه الشركات، 59% يرغبون في الاستثمار في هذه الشركات، و46% يقولون إنهم على استعداد لدفع أموال إضافية لشراء المنتجات والخدمات من هذه الشركات (Ramez, 2013: 17)

ويمكن إيجاز أهم مزايا التزام الشركات بالمسئولية الاجتماعية فيما يلي (Barry, 2008: 16):

1- تحسين سمعة الشركات والتي تُبنى على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات، والثقة المتبادلة بين الشركات وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية الذي تتعامل به هذه الشركات، ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري. ويسهم التزام الشركات بمسئوليتها الاجتماعية بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها. ولقد أشارت الدراسة الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي بعنوان Voice of the Leaders Survey والتي أجريت في أواخر عام 2003 إلى أن سمعة الشركة تعد من أهم معايير نجاحها، وتشير نتائج الدراسة التي تم توزيعها على1500 مدير في أكثر من 1000 شركة عالمية كبرى إلى أن 60 % تقريبا ممن شملتهم الدراسة يرون أن السمعة الجيدة يمكن أن تسهم بنحو 40% من القيمة السوقية لأسهم الشركات. كما تسهم السمعة الجيدة في قدرة الشركة على مواصلة تحقيق الأرباح والأداء الجيد. وذلك وفقا لدراسة الأداء الخاص بألف شركة التي صدرت عن Fortune خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي.

2- تسهيل الحصول على الائتمان خاصة في ضوء استحداث بعض المؤشرات التي تؤثر على القرار الائتماني للبنوك، وتتضمن هذه المؤشرات مؤشر داو جونز للاستدامة Dow Jones Sustainability Index (DJSI) والذي أُطلق عام 1999 ويُعنى بترتيب الشركات العالمية وفقا لدرجة مراعاتها للأبعاد الاجتماعية وللاعتبارات البيئية خلال ممارستها لنشاطها الاقتصادي.

3- استقطاب أكفأ العناصر البشرية حيث يمثل التزام الشركات بمسئوليتها تجاه المجتمع الذي تعمل به عنصر جذب أمام العناصر البشرية المتميزة خاصة بالنسبة للقطاع الخاص عابرة القارات أو كبرى الشركات المحلية التي تعمل في مجالات متخصصة وتستخدم تكنولوجيا حديثة.

4- بناء علاقات قوية مع الحكومات مما يساعد في حل المشكلات أو النزاعات القانونية التي قد تتعرض لها الشركات أثناء ممارستها لنشاطها الاقتصادي.

5- حسن إدارة المخاطر الاجتماعية التي تترتب على قيام الشركات بنشاطها الاقتصادي، خاصة في إطار العولمة وتتمثل هذه المخاطر في الالتزام البيئي واحترام قوانين العمل وتطبيق المواصفات القياسية، والتي تمثل تحديا للقطاع الخاص، خاصة الصغيرة والمتوسطة.

6- رفع قدرة الشركات على التعلم والابتكار.

وتعدّ الجامعات مظلة تغطي باهتماماتها جوانب المجتمع وقد أدى الإسراع في توسيع الجامعات إلى الاتجاه نحو إيجاد تخصصات أكاديمية تقليدية دون التأكد مسبقًا من ملاءمتها لاستثنائية المرحلة التنموية التي يمر بها المجتمع (وعد، 2007: 16) وتسعى الجامعات إلى الاطلاع بدور الحافز في مجال الحفاظ على الذاتية الثقافية الجزائرية، وصون التراث الوطني وتريد أيضا أن تكون أماكن للقاء والمناقشة من أجل التعبير عن الوجدان الوطني، ومن المكاسب التي يمكن للجامعات المحلية أن تجنيها من تبني المسؤولية المجتمعية، وهي كما يلي:

1. تعزز موقعها وسمعتها داخل المجتمع، وزياد ة الإحساس الواضح بأهداف الجامعة ورسالتها.
2. تحقق عوائد طويلة الأجل في الاستثمار الاجتماعي.
3. تتيح الفرصة لابتكار واختبارها منتجات وخدمات جديدة.
4. تطوير مهارات السكان المحليين بحيث يصبح لديهم روافد يحتاجونها لدخول سوق العمل.
5. تزيد انتماء المجتمع والمتعاملين لها وتعزيز روح فريق العمل في المؤسسة، مما يبقي الجامعة مركز إشعاع حضاري واجتماعي يهدف إلى تنمية المجتمع اقتصاديًا وثقافيًا وعلميًا، من خلال البحث المستمر في أفضل السبل التي تساعد على تنفيذ الأهداف وتحقيقها، واستيعاب منجزات التقدم التقني، وإنجاز الاختراعات المباشرة لعمليات إنتاج فعلية للتكنولوجيا وغيرها بالاعتماد على إمكاناتها الذاتية وبالتعاون مع حقل العمل.

الوظائف الرئيسة للجامعات الحديثة ومبررات تدعيم العلاقة بين الجامعة والمجتمع

إن وجود الجامعة يقترن بوجود ثلاثة أمور مهمة وهي الفكر، والعلم، والحضارة، وهذه المفاهيم مترابطة وتكمل بعضها البعض الآخر، وأن للجامعة رسالة وأهداف محددة هي التدريس، والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وهذه الوظائف العامة لا تختلف باختلاف الزمان والمكان.

وللجامعة دور مهم في خدمة المجتمع يتحدد في الوظائف التالية: إعداد الموارد البشرية، وإجراء البحوث العلمية، والمساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية، ونقل الثقافة، أما عن الوظيفة الأخيرة لمجامعة فهي العمل على صياغة وتشكيل وعي الطلبة، وتناول قضايا ومشكلات المجتمع والعمل على خدمته وتنميته.

1- وظائف الجامعات الحديثة:

الجامعة هي مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية المتخصصة، وهي مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لخدمة

بعض أغراضه، فالعلاقة بين التعليم الجامعي والمجتمع، تفرض عليه أن يكون وثيق الصلة بحياة الناس، ومشكلاتهم وآمالهم بحيث يكون هدفه الأول، تطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية والاقتصادية والصحية والاجتماعية، فالعلاقة التي تقيمها الجامعات بمجتمعها تشمل:

الوظيفة الأولى- دور الجامعة في خدمة المجتمع: إنّ خدمة المجتمع هي الجهود التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات أو المنظمات أو بعض أفراد المجتمع لتحسين الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية (مجدي، 2002: 109) ، عن طريق تحديد الاحتياجات المجتمعية للأفراد والجماعات والمؤسسات، وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبي هذه الاحتياجات عن طريق الجامعة وكلياتها ومراكزها البحثية المختلفة بغية إحداث تغيرات تنموية وسلوكية مرغوب فيها، كما أن الجامعة تخدم المجتمع عن طريق حلّ مشكلاته، وتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المتعددة، وتهدف إلى تمكين أفراد المجتمع ومؤسساته وهيئاته من تحقيق أقصى إفادة ممكنة من الخدمات المختلفة التي تقدمها الجامعة بوسائل وأساليب متنوعة تتناسب مع ظروف المستفيد وحاجاته الفعلية.

فهي نشاط ونظام تعليمي موجه إلى غير طلاب الجامعة، ويمكن عن طريق نشر المعرفة خارج جدران الجامعة، وذلك بغرض إحداث تغييرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحدتها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة (طارق، 2007: 23) فإن معرفة الاحتياجات العامة للمجتمع وترجمتها إلى نشاط تعليمي في المجتمع الذي تخدمه الجامعة، كما تسعى الجامعة أيضًا إلى نشر إشاعة الفكر العلمي المرتبط ببيئة الكليات وبتغيير الرأي العام، بما يجري في مجال التعليم فكرًا، أو ممارسة، كما تقيّم مؤسسات المجتمع وتقدم المقترحات لحل قضاياه ومشكلاته، وتقترح تصورات وبدائل تثير وتشيع فكرًا تربويًا داخل المجتمع، فالجامعة تقدم خدمات تعليمية وأبحاث تطبيقية وتقوم باستخدام مواردها لمساعدة احتياجات الشباب غير الجامعي، كما تستقطب الجامعة من المجتمع أعلى فئاته علمًا وثقافة، وكل تغيير يطرأ على المجتمع ينعكس على الجامعة، وكل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع الذي نعيش فيه، فالجامعة لا تنفصل عن المجتمع، وعلاقتها بالمجتمع كعلاقة الجزء بالكل، والأزمة التي تعيشها الجامعات في الوطن العربي نشأت نتيجة لما يلي:

1. أن الدور الذي تقوم به الجامعة بالفعل لا ينسجم تمامًا مع ما يجب أن تحرص عليه لتحافظ على كونها جامعة.
2. سيطرة سياسة الدولة على سياسة الجامعة والمجال واسع النطاق للمركزية.
3. ضعف الموارد المالية الداعمة للأبحاث العلمية والتطبيقية.
4. تجاهل الدور الذي يحتاجه المجتمع بالفعل، والبعد عن حاجاته ومشكلاته.

5. عزل الجامعة عن مجتمعاتها، وحصر نقل المعرفة داخل جدران الجامعة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياه.
6. ضعف العمل التطوعي، وضعف العلاقة بين هيئة التدريس في الجامعة والمؤسسات المحلية من مكتبات ومتاحف وأندية ومؤسسات صناعية.

والشكل الموالي يوضح إسهامات الجامعة في خدمة المجتمع.

الشكل رقم 1: الإسهامات الشاملة للجامعة في خدمة المجتمع

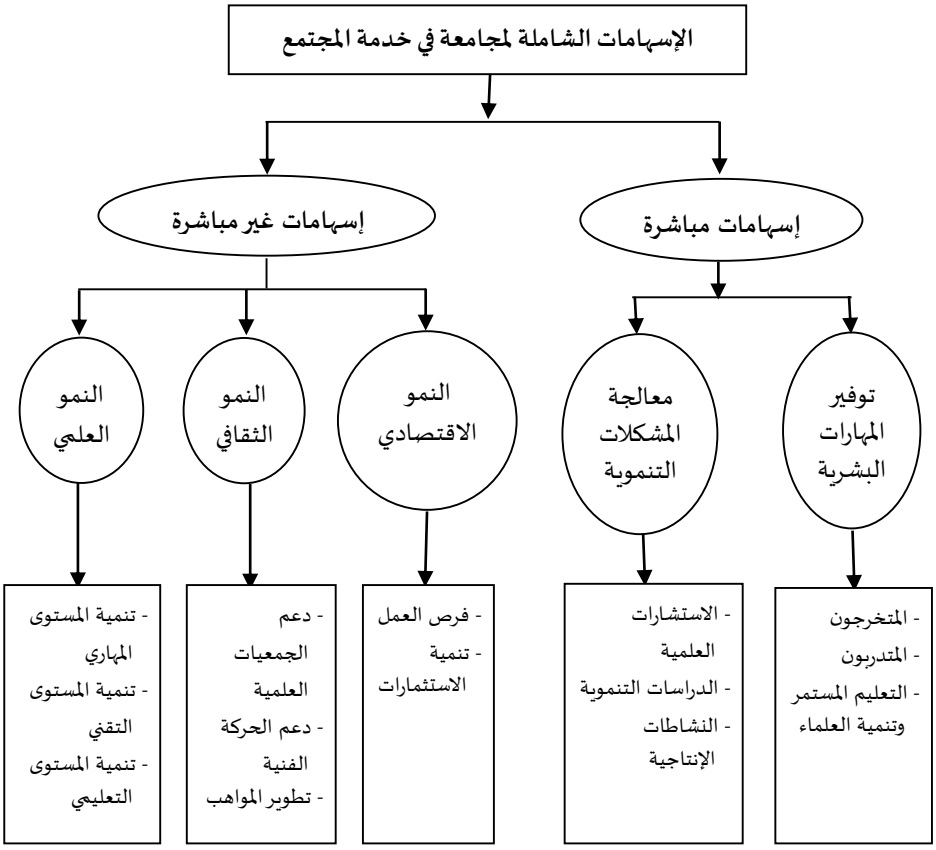

المصدر: محمود، أحمد 2002 دور الجامعة في خدمة المجتمع، **مجلة بحوث جامعة حلب**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 31، ص27

الوظيفة الثانية- دور الجامعة في البحث والتطوير: يلعب البحث والتطوير الذي تنفذه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي دورًا أساسيًا في منظومة البحث والتطوير في أي بلد من البلدان التي تنشد الرقي والتقدم، فالجامعة تحدد حاجات مؤسسات المجتمع المختلفة بعامة، والمؤسسات الإنتاجية بخاصة، بهدف تحديد مسارات بحثية واضحة يمكن أن تسهم في رقي مجتمعاتها، وتقدمهم لتحقيق غايات وأهداف تعود بالفائدة والمنفعة على جميع الأطراف ذات العلاقة.

وبناءً على ذلك، أولت الجامعات في الدول المتقدمة برامج البحث والتطوير اهتمامًا خاصًا، وذلك بتوفير البيئة العلمية المناسبة التي يمكن أن تنمو فيها البحوث العلمية وتزدهر، ووفرت ما يلزم من تمويل ومعدات، فهي بيئة ممتازة للإبداع العلمي وإنماء المعرفة وإثرائها ونشرها، والسعي في توظيفها لحل المشكلات المختلفة في المجتمع، وبدونها تصبح الجامعة مجرد وسيلة تعليمية لعلوم ومعارف ينتجها آخرون، وأصبحت البحوث العلمية الجامعية في الوقت الحاضر جزءًا أساسيًا من مهمات أعضاء الهيئات التدريسية، وشرطًا أساسيًا لترقيهم وتوليهم الوظائف القيادية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في البلدان المتقدمة، مما يحفز أعضاء الهيئات التدريسية والإدارية بذل قصارى جهودهم لإنجاز البحوث العلمية، والسعي لنشرها في المجلات والدوريات العلمية المحكمة ذات السمعة الدولية المرموقة، وتنفق الجامعات في الدول الصناعية الكبرى حوالي (0.4% -0.6%) من مجمل الإنفاق العام على البحث والتطوير يتم توظفيها لأغراض التنمية المختلفة فضلا عن إثرائها للمعرفة وإنمائها وإسهامها في حلّ المعضلات وتطوير المنتجات، كما تسهم في بناء القدرات العلمية للشباب، وتكوّن أجيالا من الباحثين لرفد مسيرة التنمية عبر برامج الدراسات العليا (يوسف، 2010: 9).

الوظيفة الثالثة- دور الجامعة في تقديم المعرفة ونشرها: تسهم الجامعة في إحداث أساليب وأدوات تسهم في الحصول على المعرفة وتخزينها واسترجاعها وتحليلها مما جعل قوة الجامعة وكفاءة أعضاء الهيئة التدريسية فيها، ومستوى طلابها هو المحور الأساس لدرجة التقدم الاجتماعي ومكوناته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتحقيق التنمية الشاملة بما تقدمة الجامعة من إمكانيات وخبرات للتعليم والتدريب المستمر بحيث يصبح الهدف الأول للتعليم الجامعي وتطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية(صالح، 2009: 3) ، إضافة للتقدم التقني الذي فرض على الجامعات مناحي جديدة فلم يعد هناك مجال لعزل الجامعة عن التقدم والتطور الذي شهده هذا العصر، وأصبح من حتمية مسؤولياتها النهوض بمجتمعاتها، ومتابعة التطور التكنولوجي والمساهمة فيه، وتطوير البرامج والمناهج التعليمية وإعداد القوى البشرية علميًا وفنيًا وإداريًا واجتماعيًا، في ضوء التطور التكنولوجي ومتطلباته.

2- مبررات تدعيم العلاقة بين الجامعة والمجتمع

تعد خدمة الجامعة للمجتمع هي الترجمة الفعلية لوظائف الجامعة من أجل تكيف الأفراد مع المتغيرات السريعة في عالم العلم والتكنولوجيا، وأيضاً مع الحاجات الثقافية والمتزايدة التي تمت نتيجة اتساع وقت الفراغ والتسهيلات التي قدمتها وسائل الاتصال الحديثة.

وتتنوع مجالات خدمة المجتمع وتتعدد طبقاً لظروف وإمكانيات كل جامعة على حدة، وكذلك طبقاً لظروف المجتمع المتغير، ولذلك نجد تبايناً واضحاً بين ما تقدمه الجامعات في هذا المجال وأياً كانت تلك المجالات فإنها عبارة عن أنشطة وممارسات بهدف تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع في جوانبها المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية)، وذلك عن طريق استغلال كل القدرات الفعلية والمصادر المادية لمؤسسات التعليم العالي لتحسين أحوال المجتمعات. (عامر، 2007: 15)

تأكيدا على الدور القيادي والريادي للجامعة في صلتها مع المجتمع فالجامعة هي المؤسسة الاجتماعية التي يتحقق من خلالها أداء رسالة متميزة في مجالات الفكر والمعرفة وفى تكوين الطلائع القيادية بما يتلاءم مع روح الحضارة، هنالك عدة مبررات دعت العديد من الدول إلى اعتماد وتدعيم العلاقة بين الجامعة والمجتمع وتوجد عدة مبررات جغرافية اجتماعية ثقافية اقتصادية وسياسية (أميرة، 2012: 12):

أ- مبررات الجغرافية: لكل مجتمع بيئته الجغرافية المعينة لابد للجامعة أن تراعى البيئة الجغرافية كما نصت عليه قوانين التأسيس ووجود الجامعة من دعامة تنمية المجتمع حتى لا تكون هذه المناطق معزولة جغرافياً وتساعد على قيام البنيات التحتية من وجود الطرق والمواصلات بالإضافة إلى اجتذاب المنطقة للسكان واستقرارهم.

ب- مبررات الاقتصادية: قيام الجامعة في المجتمع يسعى إلى توفير التعليم للشرائح في مستوى التعليم الجامعي في المجتمع وتأهيلهم مهنيا لتحسين وضعها الاقتصادي ذلك من خلال الجمع بين التعليم والإنتاج بتوفير القوى المدربة في مجال التنمية الاقتصادية مع تقديم برامج تعليمية وتدريسية مبنية على الحاجات الحقيقية للمجتمع، كما تؤكد الدراسة المعمقة للدول التي قطعت شوطاً كبيراً في التنمية أن الجامعات ومراكز البحث العلمي تلعب دوراً محورياً متزايداً في توفير أدوات تقدمها، وأن الطفرة التنموية التي تحدث في أي مجتمع ترتكز على منهجية واضحة ومحددة، وهي الاستثمار وتنمية رأس المال البشري، عبر تطوير التعليم العالي والدراسات العليا كحلقة هامة في سلسلة تحقيق التقدم المنشود.

ج- مبررات السياسية: تساعد الجامعة في أغلب الأحيان على الاستقرار السياسي وتقلل من حدة الاضطرابات والصراعات وذلك بتكوين حلقات التعاون والمؤتمرات كما تسعى الجامعة بصورة فاعلة إلى الحد من الحروب المحلية وذلك بنشر ثقافة السلام والقضاء على العادات والتقاليد الضارة

بالمجتمع وتعمل أيضا على تقليل الهجرات السكانية نتيجة للظروف السياسية وتسعى إلى الاستمرار في أداء رسالتها تجاه المجتمع من خلال تنمية الوعي السياسي للمواطنين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم.

د- مبررات الاجتماعية والثقافية: تعتبر الجامعة قائدة التغيير الاجتماعي وتقوم بمواجهة التغيرات الاجتماعية والثقافية عن طريق التلاحم والتواصل بالمجتمع وأفراده كما أنها توفر فرص لتعليم المرأة بعض المهارات وللجامعات إسهام كبير في برامج محو الأمية الحضارية وتعزيز الهوية الثقافية الموحدة على الصعيد الوطني والقومي والإسهام في التنمية الاجتماعية الثقافية.

3- التطور التاريخي لعلاقة الجامعة بالمجتمع:

إن علاقة الجامعة بالمجتمع هي علاقة الجزء بالكل، فلا توجد الجامعة أبداً من فراغ، بل لكل جامعة إقليم خاص بها، وبيئة معينة تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة في طبيعتها ونوعية الأنشطة تعليمية أو بحثية أو إرشادية، ومن ثمّ فإن غاية الجامعة ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع الذي توجد فيه، ومعنى ذلك أن ارتباط الجامعة بمجتمعها يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها، حيث أنه ليس أخطر على الجامعة من أن تنفصل عن مجتمعها وتنحصر داخل جدرانها تنتقل المعرفة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياه (الرواشدة، 2011: 16) .

ويعتبر اتصال الجامعات بمجتمعاتها وتقديم مجموعة من الأدوار والأنشطة والخدمات لهذا المجتمع أمراً ضرورياً تفرضه المتغيرات المعاصرة، ويعد قيام الجامعة بخدمة مجتمعها أمرًا اختيارياً كما في جامعات دول العالم الثالث، كما أن عضو هيئة التدريس مطالب بدور حيوي في تقديم الخدمات المجتمعية، ويجب أن يراعي ذلك عند اختياره وتقويمه، والوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون قيامه بهذه الأدوار على الوجه الأمثل، وتأخذ العلاقة بين الجامعة والمجتمع صيغة خاصة بسبب ما تتميز به أهدافها وفاعليتها ومدخلاتها، وأهم جوانب هذا التميز أن العنصر الأساسي في هذه العلاقة هو العنصر البشري، فالجامعة تستقطب من المجتمع أعلى فئاته علماً وثقافة.

ومن خلال التطور التاريخي لتطور الجامعة وعلاقتها بالمجتمع، يمكن تمييز ثلاثة مراحل تاريخية لعلاقة الجامعة بالمجتمع:

المرحلة الأولى: وهي التي تبدأ بنشأة الجامعات في العصور الوسطى، حيث كانت الجامعات لا تهتم إلا بالدراسات الفلسفية واللاهوتية، وكانت الجامعات في تلك المرحلة تكاد تكون منفصلة تماماً عن المجتمع.

المرحلة الثانية: وهي في عصر النهضة والاكتشافات الجغرافية، وفيها بدأت الجامعات تهتم بالبحث في العلوم بغرض التعرف على أسرار الطبيعة وإحياء الفنون القديمة وتطويرها.

المرحلة الثالثة: هي المرحلة التي نتجت عن الثورة الصناعية والتكنولوجية، وفيها ظهر الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وظهرت الحاجة إلى الاهتمام بالدراسات الهندسية وغير ذلك، وتحولت الجامعات من جامعات تعنى بفكر الرجل الحر إلى جامعات تعنى بإعداد الشباب للمهن الرفيعة المختلفة، وتعد مركزا للآداب والعلوم الفلسفية والدينية والقانونية، وإنما قطعت شوطاً كبيرًا في الدراسات العلمية والتطبيقية المرتبطة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية (شادية، 1983: 67).

المرحلة الرابعة: فالمرحلة الرابعة لعلاقة الجامعة بالمجتمع فقد فرضتها العديد من الظروف والتغيرات العالمية والمحلية، حتى أصبح المجتمع يواجه حاجات من نوع جديد، وعلى الجامعة أن تستجيب للحاجات أو تنعزل عن المجتمع، وهذه الحاجات تتعلق بمشاكل البيئة وقطاع الإنتاج والخدمات بالإضافة إلى الحاجات الخاصة بأفراد المجتمع، وهذا يعني ألا تقتصر الجامعة على خدمات أبنائها أو خريجيها فقط، بل تمتد خدماتها لأبناء المجتمع جميعاً من غير طلابها، وذلك ليجدوا في رحابها العلم والثقافة والمعالجة العلمية لمشكلاتهم الاجتماعية، وهذا يعني أن تصبح العلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة وثيقة بحيث تمتد داخل الجامعة وخارج أسوارها، وتتداخل في المجتمع، وكذلك يمتد المجتمع وفروعه داخل الجامعة بحيث تستطيع الجامعة أن تحل مشكلاته.

المرحلة الحالية: من حياة العالم تتسم بسرعة التطور والتغيير مما يجعل مهمة الجامعة في مجتمعها أدق وأصعب لملاحظة هذا التطور (حسن، 1990: 65)

واقع المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية

صحيح أن جامعاتنا العربية تمتز بتحمل مسؤولياتها العامة في تعزيز العدالة الاجتماعية والتضامن، فهي تبذل جهوداً كبيرة لتوسيع القاعدة الاجتماعية والاقتصادية لطلابها، كما أنها تلتزم بتشريع أبوابها أما جميع أصحاب المؤهلات الذين يمكنهم الاستفادة من التعليم العالي وذلك عبر منحهم فرص النجاح، ولكنه بغية تحقيق هذا الهدف المنشود، يجب إقامة الشراكات مع الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى في مجال النظام الاجتماعي لضمان تحقيق المسؤولية الاجتماعية التي ينبغي أن تقوم بها الجامعات وفاءً لمجتمعاتها.

1- المسؤولية الاجتماعية للجامعات:

إن موضوع المسؤولية المجتمعية للجامعات أمر ليس بجديد في مضمونه، لكنه مطروح عالميًا في هذا الوقت باعتباره أمرًا يجب إبرازه ومأسسته وتضمينه بشكل ملموس في مناهج الجامعات وأدوارها ومخرجاتها، ويستدعي هذا من كافة مؤسسات التعليم ومنها الجامعات أن تضع المسؤولية المجتمعية في صلب استراتيجياتها أسوة بكافة مؤسسات المجتمع الأخرى، حتى يكون للجامعات دور رئيس في

التأسيس لفكر استراتيجي تنافسي يخدم المجتمع وقضاياه، من خلال تناول المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع وإيجاد الحلول لها باتباع المنهج العلمي وإجراء الدراسات والأبحاث المتخصصة.

وحيث أن التعليم العالي يرفد المجتمع بأفواج من الخريجين سنويًا، ويحمل هؤلاء الخريجين قيمًا ومهارات ومعارف يستخدمونها في القيام بأدوارهم المجتمعية المختلفة، فإن ذلك يستدعي التأكد من طبيعة ونوعية المساهمة لمؤسسات التعليم العالي في ثقافة الأجيال وقيمهم ومعارفهم، خاصة المتعلقة بالمواطنة والتسامح والحوار وتقبل الآخر والفكر الإبداعي والأخلاق... الخ.

بالنسبة للجامعات العربية فهي تلتزم بتحمل مسؤولياتها العامة في تعزيز العدالة الاجتماعية والتضامن، فهي تبذل جهودا كبيرة لتوسيع القاعدة الاجتماعية والاقتصادية لطلابها، كما أنها تلتزم بتشريع أبوابها أمام جميع أصحاب المؤهلات الذين يمكنهم الاستفادة من التعليم العالي وذلك عبر منحهم فرص النجاح، ولكنه بغية تحقيق هذا الهدف المنشود، يجب إقامة الشراكات مع الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى في مجال النظام الاجتماعي لضمان تحقيق المسؤولية الاجتماعية التي ينبغي أن تقوم بها الجامعات وفاء لمجتمعاتها.

إن المساهمة الفاعلة لمؤسسات التعليم العالي في المجتمع العالمي وتحديات العولمة، تتوافق مع الغرض الرئيس لأنشطة هذه المؤسسات الهادفة إلى المساهمة في التنمية الشاملة للمجتمع، وبالتالي فإن تحديد أدوار فاعلة للجامعات في ظل منظور العولمة، والانسجام و التناغم في هذه الأنشطة مع مؤسسات المجتمع كافة، وتوافقها مع توقعات المجتمع، واستجابتها لمتطلباته القانونية والأخلاقية والقيمية والبيئية لم يعد أمرًا قابلا للنقاش أو التقصير في أدائه (رحال، 2011: 44).

إن الهدف الرئيس من المسؤولية الاجتماعية للجامعات هو المساهمة في التنمية المستدامة التي تهدف إلى القضاء على الفقر، وتوفير الصحة للجميع، والعدالة المجتمعية، ومقابلة احتياجات المجتمع باستخدام الموارد الحالية، وتركز المسؤولية على عدة مبادئ رئيسية هي (إسلام، 2013: 44):

1- الحماية وإعادة الإصلاح البيئي: بأن تقوم المؤسسة على حماية البيئة وإعادة إصلاحها، والترويج للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالمنتجات والعمليات والخدمات والأنشطة الأخرى، وإدماج ذلك في العمليات اليومية.

2- القيم والأخلاقيات: وتعمل بموجبه المؤسسة على تطوير وتنفيذ المواصفات والممارسات الأخلاقية المتعمقة بالتعامل مع أصحاب المصلحة.

3- المساءلة والمحاسبة: ويستوجب إبداء الرغبة الحقيقية في الكشف عن المعلومات والأنشطة بطرق وفترات زمنية لأصحاب الشأن لاتخاذ القرارات.

4- تقوية السلطات وتعزيزها: وذلك بالعمل على الموازنة في الأهداف الاستراتيجية والإدارة اليومية بين مصالح المستخدمين والعملاء والمجتمعات المتأثرة وغيرهم من أصحاب المصلحة.

5- مواصفات موقع العمل: بأن ترتبط أنشطة المؤسسة بإدارة الموارد البشرية لترقية القوى العاملة وتطويرها على المستويات الشخصية والمهنية، بحسبان أن العاملين يمثلون شركاء قيمين في العمل، بما يستوجب احترام حقوقهم في ممارسات عادلة في العمل والأجور التنافسية، وبيئة عمل آمنة وصديقة وخالية من المضايقات.

6- الارتباط المجتمعي: حيث تعمل المؤسسة على تعميق علاقات مفتوحة مع المجتمع الذي تتعامل معه تتميز بالحساسية تجاه ثقافة هذا المجتمع واحتياجاته، وتلعب المؤسسة في هذا الخصوص دورًا يتسم بالإيجابية والتعاون والمشاركة حيثما يكون ممكناً في جعل المجتمع المكان الأفضل للحياة وممارسة الأعمال.

2- تصور مقترح لتطوير المسؤولية الاجتماعية في الجامعات العربية:

يقتضي تحقيق المسؤولية المجتمعية في الجامعات العربية إقرار عدد من المحاور والإجراءات التي من شأنها ترسيخ ممارساتها نحو هذا البعد المهم، ولعل من أبرز هذه المحاور الفاعلة الآتي:

2-1- محور المعرفة: لعل أكبر خدمة يمكن للجامعات أن تقدمها للمجتمع التركيز على تقوية مصادر المعرفة فيه، ونشرها في كل أرجائه، ويجمع المربون والاقتصاديون حالياً على أن المعرفة هي القوة المحركة للتقدم المجتمعي في القرن الحادي والعشرين، ومن هنا فإن النهوض بالمجتمع الجزائري يعتمد على النهوض بمصادر المعرفة لدى أبنائه ومؤسساته، ويتطلب هذا الهدف مواجهة مواطن الضعف في مختلف أجزاء الطيف المعرفي المعاصرة في هذا المجتمع، أي أن المطلوب هو عملية إصلاح شاملة لقطاع التعليم العالي في الجزائر تركز على الآتي:

- تحسين فرص الالتحاق بالتعليم العالي بأنماطه المختلفة والنجاح فيه.
- تحسين أنظمة التعليم العالي وطرق إيصالها للمستفيدين
- تطوير هياكل البحث والتطوير والإبداع.
- تطوير تطبيقات المعرفة لإحداث وإيجاد خدمات أفضل.
- إدخال المفاهيم والقيم النوعية والخلقية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في جميع الجوانب التعليمية التعلمية.

2-2- محور تقوية النسيج المجتمعي: يجب أن لا تكون الجامعات معزولة عن المجتمع الذي تعيش فيه، وعليها أن توسع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من التعليم والبحث، مثل تقوية العلاقات بين مكونات المجتمع من أحزاب وعشائر وطوائف، والعمل على نشر الديمقراطية والتسامح، وتدعيم حرية التعبير بمختلف أشكالها.

2-3- محور السلام: ويتضمن محاربة العنف والفساد والجريمة والمخدرات، وغير ذلك من الآفات

التي تفتت جسم المجتمع.

2-4- محور البيئة والثروات الطبيعية: إذ أن جزءاً كبيرًا من المسؤولية الاجتماعية للجامعات يجب أن يستهدف تطوير البيئة والثروات الطبيعية للمجتمع، كما يستهدف إعداد المواطنين الذين يقدرون البيئة ويسعون لإبقائها نظيفة وصحية، ويعملون كل ما يمكنهم لتجميلها والتغلب على مواطن الخطر القائمة أو المحتملة فيها، وكذلك إعداد المواطنين الذين يحافظون على الثروات الطبيعية، ويعملون على تنميتها، وحسن استغلالها للصالح العام.

2-5- محور الالتزام نحو العاملين في قطاع التعليم العالي من إداريين وأكاديميين وموظفي خدمات، بتوفر أجواء عمل كريمة لهم، وتحسين مستوى معيشتهم.

2-6- محور الالتزام نحو الطلبة: بتوفير مرافق وتسهيلات وخدمات لائقة، وتمكينهم من التدرب على تحمل المسؤولية الاجتماعية، ومساعدتهم على إيجاد وظائف بعد التخرج، أو إنشاء مشاريع صغيرة لهم، وتمكينهم من الاندماج في المجتمع.

الخلاصة:

كانت الجامعات وما تزال منبرا للحضارة في المجتمعات كافة، لذلك أصبح لزاما على إداراتها أن تسعى إلى تعميق ممارسات الإحساس بالمسؤولية المجتمعية وتحفيز العاملين لتحويلها من مجرد فكر إلى سلوك يمارس المسؤولية المجتمعية ويتأصل في نفوس العاملين والطلبة على حد سواء، ولم تعد الجامعات بعامة أبراجًا عاجية تعمل بمعزل عن المجتمع ولم يعد بإمكانها السكوت إزاء المشكلات التي تهدد المجتمع وتعيق تقدمه، مثل تهميش فئات معينة من الناس، ومثل الفساد، والتطرف، وقمع الحريات ويتزايد الشعور بأن الجامعات العربية تبدو غير معنية بقضايا المجتمع وهمومه الخارجة عن إطار التعليم حتى أصبحت شبه معزولة عنه، لدى فقلما يحتل موضوعا جديرا بالاعتبار والأهمية قدر ما بلغت إليه المسؤولية المجتمعية نظريا وتطبيقا، بحكم تنامي الأهمية الفعلية لضرورة انخراط المؤسسات وذروة سنامها الجامعات في قضايا المجتمع البارزة، بل الإسهام بأكبر قدر ممكن من الفعالية التي تساعد في الحد من الأخطار البيئية منها على وجه التحديد لا الحصر، والقضايا المجتمعية الأخرى بدلا من أن تتحول القضايا إلى بؤر للتوتر والأزمات.

إن مواكبة عصر التكنولوجيا والمعلوماتية المتصارعة فائقة الخطر، تفرض بل وتحتم ألا يكون دور الجامعة نقل المعرفة فقط، ولما كانت الجامعة مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لخدمة بعض أغراضه تؤثر في المجتمع من خلال ما تقوم به من وظائف وتتأثر بما يحيط بها من تغيرات تفرضها أوضاع المجتمع وحركته، لذا لم يعد من الممكن أن تعيش بمعزل عن المجتمع الذي توجد فيه، وما يواجهه من تحديات ومشكلات وما يحلم به من طموحات وآمال، فلا يمكن بأي حال من الأحوال توقع

نجاح جهود التنمية الاقتصادية بمعزل عن وجود نظام أكاديمي، يكون قادرًا على إشراك الجامعات بخطط التنمية الاقتصادية، كتلك الموجود في الجامعات الأمريكية واليابانية وهو ما يمكننا من تسجيل النتائج الآتية:

نتائج الدراسة:

انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومن أهمها ما يلي:

1. أن بدايات نشوء المسؤولية المجتمعية كان من طرف الشركات الكبيرة عابرة القارات وذلك لاعتبارات عدة، وتعد الحوادث البيئية والإنسانية احدى الدوافع الأساسية لحفز الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية.
2. أظهرت الدراسة أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للمسؤولية المجتمعية للجامعات ومع ذلك يمكن تعريف المسؤولية للجامعات على أنها سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة من (طلبة، وطاقم تدريس، وإداريين، وموظفين) مسؤولياتهم تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة.
3. تحمل الجامعات العربية لمسؤولياتها الاجتماعية يحقق العديد من الفوائد للمجتمع المحلى والجامعات والتي تتمثل في تعزز موقعها وسمعتها داخل المجتمع وزيادة الإحساس الواضح بأهداف لجامعة ورسالتها،
4. وتحقق عوائد طويلة الأجل في الاستثمار الاجتماعي، وتدريب وتطوير مهارات السكان المحليين بحيث يصبح لديهم روافد يحتاجونها لدخول سوق العمل.
5. لازال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب الجامعات العربية بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وأبعادها ومدى تطورها وكذلك بمدى فعاليتها وكيفيتها بلورتها والإفادة منها.
6. بالرغم من انتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتزايد الاهتمام بها على المستوى الدولي والرغبة المتزايدة لتحقيقها، إلا أن مستوى الاهتمام العربي بالمسؤولية الاجتماعية مازال يسير بخطى بطيئة وغير واضحة المعالم، إضافة إلى عدم وجود خطة استراتيجية منظمة وشاملة تحدد أولويات المسؤولية المجتمعية.

توصيات الدراسة:

إزاء هذا الواقع الذي تعاني منه الجامعات العربية، ومن أجل أن تغدوا هذه الجامعات مركزا للنهوض والتقدم والتنمية، وبالقدر الذي يجعلها مستجيبة لظروف العالم المتغير لابد من إبراز بعض التوصيات:

1- تضمين المسؤولية المجتمعية ضمن الخطة الاستراتيجية للجامعة وتحديد مجالات التدخل بحسب ثلاثة أبعاد هي: البعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي والبعد البيئي.

2- طرح مقرر إجباري في الجامعات يعنى بالمسؤولية المجتمعية بحيث يتضمن الإحاطة الشاملة بهذا الموضوع من زاويتين الأولى نظرية، والأخرى تطبيقية ميدانية. ويعد هذا الوضع بديلا لمقرر خدمة المجتمع الذي بات يمثل جزئية محدودة من المسؤولية المجتمعية.

3- قيام الجامعة بتعيين منسق لمقرر المسؤولية المجتمعية لتغطية البعد النظري ومتابعة العمل والأنشطة الميدانية.

4- إدراج مفهوم المسؤولية المجتمعية ومبادئها وأبعادها في المناهج الدراسية مع التركيز على غرس قيم الإيثار والعمل التطوعي والانخراط في قضايا المجتمع.

5- زيادة الاهتمام بإجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية لتحديد نقاط الضعف والعمل على تلافيها وتعزيز نقاط القوة الكامنة في السياسات الخاصة بذلك.

6- نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية للمؤسسات بعامة وللجامعة بخاصة عند مختلف شرائح العاملين فيها سواء عبر تدريب منظم أم عبر البرامج والفعاليات والأنشطة غير المنهجية.

7- تعميق ممارسات المسؤولية المجتمعية في الحياة المهنية لما لها من آثار مباشرة على مختلف الجوانب الأخرى، وبخاصة الإدارية منها.

8- تعزيز دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي من خلال عقد دورات تدريبية متخصصة في مجالات منوعة ضمن أولويات احتياجات المجتمع في مجالات التخطيط والتنفيذ والتقويم.

9- عقد المؤتمرات وورش العمل والندوات واللقاءات الداعمة للمجتمع المحلي ومناصرة قضاياه في مختلف المجالات وعلى الأصعدة كافة، مثل محاربة العنف الأسري، وحقوق المرأة وحقوق العمال، والثقافة القانونية، والمواطن...

10- تعزيز ثقافة الإبداع والابتكار والإعلان عن مسابقات بحثية وعلمية أو المخترعات والمكتشفات التي تخدم المجتمع وتعمل على تطويره والإسهام في وضع البرامج الخاصة لرعاية ذوي الحاجات الخاصة.

قائمة المراجع والمصادر:

أميرة، م. ع. (2012). **نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع**. ورقة علمية مقدمة إلى جامعة البحرين - كلية التربية المؤتمر السادس/ التعليم العالي ومتطلبات التنمية.

الغالبي، ط. والعامري. (2008). **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع**. ط.2. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

الحمدي، ف. م. (2003). **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، دراسة تحليلية لآراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المؤسسات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية**. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.

الرواشدة، ع. (2011). دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فيها، جامعة البلقاء التطبيقية نموذجاً. **مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية**. المجلد الثالث.

القاضي، أ. (2010). **المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة أسيوط.

الصيرفي، م. (2007). **المسؤولية الاجتماعية للإدارة**. ط.1. الإسكندرية، مصر: دار الوفاء الطباعة والنشر.

حسن، م. ح. (1990). "دور الجامعة في تنمية بيئتها." **مجلة الإدارة العامة**، الرياض، المملكة العربية السعودية.

طارق، ع. م. ع. (2007). **تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة**. مكتب التربية العربي لدول الخليج.

يوسف، ذ. ع. (2010). **دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات**. رام الله- فلسطين: جامعة القدس المفتوحة.

محمود، أ. (2002). دور الجامعة في خدمة المجتمع، **مجلة بحوث جامعة حلب**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 31.

مجدي م. م. (2002). تحديد أولويات خدمة المجتمع من منظور الخدمة الاجتماعية دراسة تطبيقية على مجالات التعليم والصحة والشئون الاجتماعية بمدينة العين، **مجلة التربية** - كلية التربية جامعة الأزهر ع 109 الجزء الثاني، يونيو.

محمود، أ. (2002). "دور الجامعة في خدمة المجتمع." **مجلة بحوث جامعة حلب**. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 31.

مخلوف، ش. (2011). **ضمان جودة المسؤولية المجتمعية للتعليم الجامعي الفلسطيني.** نموذج مقترح. مؤتمر المسؤولية الاجتماعية لجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة.

كاظم، ح. (2012). **دور الجامعات في البحث والتطوير.** aljadidah. Com/2012/12/ 5

سلام، ع. (2013). **دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة، فلسطين.

رحال، ع. (2011). **المسؤولية المجتمعية للجامعات بين الربحية والطوعية.** مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة.

جمال الدين، ن. (1983). **التعليم الجامعي المعاصر.** حديث حول الأهداف وإطلالة على المستقبل، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس. المجلد الثامن. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر.

الحموري، ص. (2009). **المسؤولية المجتمعية للمؤسسات بين النظرية والتطبيق.** متاح على الموقع الإلكتروني: http//www.arabvolunteering.org

عامر، ط. (2007). **تصور مقترح لتطوير دور الجامعات في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة.** دراسة غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

العسكري، و. (2007). دور الجامعة في المجتمع. **الحوار المتمدن**: عدد 2078 .

Drucker, P.F. (1977). *An Introductory view of Management*. U.S.A.: Harper's College Press.

Holmes, S. (1985). Corporate Social; Performance and Present Areas of Commitment, *Academy of Management Journal*, vol. 20.

Jossey-Bass, K. & Chambers, T. (2008). The special role of higher education in society: As a public good for the public good. In, A. Kezar, T. Chambers, J. Burckhardt, & Associates (Eds.). *Higher College: the undergraduate experience in America*. New York: Boyer.

Carroll, A.B. (1991). *The Pyramid of Corporate Social Responsibility toward the Moral Management of Organizational Stakeholders*. s. l.: Business Horizons, Indiana University.

Ramez S. et al. *The Rise of Corporate Social Responsibility A Tool for Sustainable Development in the Middle East*. Beirut: American University of Beirut, 2013

Gaberman, B. A. (2008). *Global Overview of Corporate Social Responsibility*. The John D. Gerhart Center for Philanthropy and Civic Engagement, American University in Cairo.

Abagail M., Donald S.S. & Patrick M. W. (2006). *Corporate Social Responsibility: Strategic Implications*. Rensselaer Polytechnic Institute, Working Papers in Economics, Number 0604.

Societal Responsibility of Arab Universities: Reality and Challenges

Zerzar al-Ayyashi

The study aims to highlight the role of Arab universities in the activation of community service which is valuable in light of its social responsibility. Despite the growing interest in the last ten years in the concept of social responsibility, the community seeks to address the social problems that increased aggravation and influence in the world; however, the Arab interest level in social responsibility is still going slow and unclear. Therefore, the study is particularly important because the criterion of university success and its mission defined in the establishment of the relationship, it is a call for the need to link the university with the community and the environment rather than the dominance of the environment at the university programs and the inevitability of their participation in various events to be the voice of the community and with the nation's consciousness and class that holds concerns.

Key words: university, community service, social responsibility, the role of Arab universities.